

عنوان المشروع

التحول الرقمي و تحديات تطبيقه في مستقبل التعليم التربوي

جده - المملكة العربية السعودية

أسم الطالب

محمد أسيد عمر سكر

رقم الجامعي 2021200812

مشروع تخرج -1

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول- 2024

الإهداء

بعيداً عن الأضواء والأفتعة العلمية، وبعيداً عن صفحات الأبحاث والمراجع، يوجد قلب ينبض بحبٍ لا ينتهي.
إلى صديقتي ورفيقة دربي أُمي الغالية، التي رحلت وتركت خلفها ذكريات من الحنان والعطف، أهدي هذا العمل
البسيط كتعبير عن امتناني العميق وحيي الأبدى.

أُمي العزيزة، كنتي النجمة الساطعة في سماء حياتي، تضيئين دربي بحنانك وحكمتك. لم تكني مجرد أم، بل
كنتِ المعلمة الأولى في حياتي، الملهمّة الدائمة لأحلامي وتطلعاتي. كل لحظة قضيتها بقربك كانت درساً في
العطاء والتضحية، وكل نصيحة منك كانت مصباحاً ينير لي الطريق نحو النجاح والتفوق.

في كل خطوة أخطوها في طريق العلم، أشعر بوجودك بجانبني، توجهيني وتشجعيني، ملهمّة لي للسعي نحو
الإنجاز. عملي البحثي ليس مجرد تجميع للمعلومات والبيانات، بل هو تعبير عن الدين لك ولذكراك، وعن
امتناني العميق لكل ما منحتيني إياه.

لا يمكنني سوى أن أشكر الله على أن جعلني جزءاً من حياتك، وعلى كل لحظة قضيتها بجانبك. لا يمكنني
نسيان حبك وعناقك، حتى لو غادرت هذا العالم.

على الرغم من أنك غادرت هذا العالم، إلا أن ذكراك وروحك تعيش في قلبي إلى الأبد. سأواصل السعي نحو
العلم والمعرفة، لأن أعلم أن روحك وقلبك يشعر بنا واثك تفخرين بنا.

أُمي العزيزة، رحمك الله وأسكنك فسيح جناته، وليكن هذا العمل البحثي تكريماً لذكراك الطيبة وإرثك العظيم. في
كل طريق أسلكه وفي كل إنجاز أحققه، ستظلين دأماً في قلبي كمصدر للقوة والإلهام.

بكل الحب والامتنان، ابنك وصديقك أسيد

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

مقدمة البحث:

يتسم عالم اليوم بالتحولات العميقة التي تشكل في حد ذاتها أحداثاً وتغيرات مهمة في شتى مجالات الحياة المعاصرة، السياسية والاجتماعية والثقافية، وجميعها معطيات حياتية تنعكس على حركة المجتمع الفكرية والخلقية والروحية، والمثل والقيم والمعارف وأنماط الحياة جميعها.

لذلك شهدت المجتمعات المعاصرة في العقدين الماضيين تطورات متسارعة في شتى مجالات الحياة: الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والمعلوماتية، وقد أفرزت تلك التطورات العديد من المفاهيم الجديدة، منها: مجتمع المعرفة، والثورة المعرفية، والثورة التكنولوجية، والتعليم الرقمي، وغيرها من المفاهيم ذات الدلالات والأبعاد، التي تعبر عن التقدم العلمي والتكنولوجي. ومع ظهور التكنولوجيا الرقمية تغير العالم بشكل كبير ومستمر، فقد حدثت تغيرات كبيرة في الحياة المهنية والشخصية للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم؛ مما أثر على جوانب الفردي و المجتمع، وأصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من تفاعل الناس سواء أكان في العمل، أم التعليم، أم الوصول إلى المعرفة والمعلومات، وبدأت تلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة في جعل الجامعات أكثر جودة عما قبل (European Union, 2014, 14).

وقد مر العالم بمرحلة جديدة من التطور التقني والتكنولوجي جاءت نتيجة ثلاث ثورات، أولها: ثورة المعلومات التي ترتب عليها هذا الكم الهائل من المعرفة في أشكال وتخصصات ولغات عديدة أمكن الاستفادة منها بوساطة تكنولوجيا المعلومات، ثم ثورة الاتصال المتمثلة في تقنيات الاتصال الحديثة، وأخيراً ثورة الحاسبات الإلكترونية التي انتشرت في كل مناحي الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها. (الجمال، 2017، 9)

وأمام هذه الثورات العلمية والتكنولوجية الهائلة التي صاحبت مجتمع المعرفة، تسببت في تضاعف المعرفة الإنسانية، وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية في فترات قصيرة جداً، "وإذا كانت المعرفة من المراتب العليا في الهرم الفكري للبشرية، وعنها تتبلور الحكمة كأرقى مرحلة في هذا الهرم، فإن الوصول إلى هذه المعرفة يحتاج إلى توافر المعلومات المطلوبة بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب؛ حتى يمكن للفرد والمجتمع الاستفادة منها متى أراد ذلك". (سيف بن عبد الله الجابري 2007م)

وذلك قد نجد أن الشباب أكثر فئات المجتمع تأثراً نتيجة هذا الانفجار المعرفي، والذي أدى بدوره إلى تغيرات في الحياة الفكرية، ومظاهر العادات والقيم الاجتماعية والتي تمثلت في صراع الأجيال، وتزواج الأفكار والثقافات التي تنتشر من مجتمع إلى آخر بفعل وسائل الاتصال المتطورة.

وتحتل القيم قمة التنظيم الوجداني للفرد، وهي أكثر مكونات هذا التنظيم ثباتاً ورسوخاً واستقراراً وتعقيداً ومقاومة للتغيير، عكس غيرها من المكونات الوجدانية الأخرى كالاتجاهات والميول والدوافع، وقد يرجع ذلك لارتباط القيم بالمعتقدات ذات الصلة بالدين والثقافة والعادات والتقاليد المجتمعية، كما أنها تساهم في تشكيل

ملاح شخصية الفرد، وتحدد السلوك الظاهر الذي يتعامل به مع الآخرين، وتعمل القيم على ربط مكونات الثقافة مع بعضها البعض بحيث تتناسق معًا؛ لتوجيه الفكر نحو غايات محددة، فأى فكر مهما كان تقدميًا لا يمكنه الارتقاء بالمجتمع ما لم يكن مرتبطًا بمنظومة القيم.

ونعتبر ان القيم هي المبادئ والمعتقدات المقبولة والمتفق عليها من قبل الفرد والجماعة؛ لتحقيق توازن واستقرار البناء المجتمعي، وهي بهذا المعنى تعد من أهم المدخلات التي تحكم سلوك الإنسان وتصرفاته، ويمثل الالتزام بها جوهر كيان الإنسان، حيث تحدد مسار الفرد وسلوكياته في الحياة، كما أنها تشكل ضمير المجتمع ووجدانه (الجلاد، 2019، 269)

ولما كان مجتمع المعرفة مجتمع الثورة الرقمية أو التحول الرقمي بامتياز (عمر أحمد همشري 2008) فقد نجم عن الثورة الرقمية تطور في الحياة الإنسانية، وتغير اجتماعي لحياة الأفراد، وغرس كثير من الأفكار الجديدة لديهم إزاء التعليم الرقمي، وأصبح هذا النوع من التعليم له دور في التوظيف الاجتماعي، وحل مشكلات الفرد في المجتمع من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات، وهو ما يؤكد إسهام التعليم الرقمي في تعزيز ثقافة مجتمعية مفتوحة، ولديها من المقومات ما يجعلها تساهم في عملية التطوير بعيدا عن منظور التلقي فقط (بلقيس الشرعي، 2007م)

ويمكن للتكنولوجيا الرقمية بجميع أشكالها وصورها أن تكون الجسر نحو المعرفة الجديدة، وإثراء العملية التربوية، وتجديد النظم التعليمية بشكل عام . (ضياء الدين زاهر 2007 م)

وقد فرض مجتمع المعرفة وتحدياته تحولات تربوية في الجامعات، في: سياساتها، واستراتيجياتها وأهدافها، وإدارتها، ومناهجها، وبرامجها، وطرق وأساليب التدريس، ونظم الامتحانات والتقييم وكان من أهم الأدوار التي يفرضها مجتمع المعرفة على الجامعات التوظيف المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها والتحول إلى مجتمعات التعلم والتحول من العزلة عن المحيط المجتمعي إلى الإسهام الفاعل في بناء مجتمع المعرفة، وأصبح التعليم التقليدي غير ملائم لإعداد أجيال قادرة على المنافسة في عصر المعرفة، وحل محله أساليب أخرى تعتمد على الاستنتاج والمنطق، واستخدام أساليب المحاكاة والواقع الافتراضي والتعليم التفاعلي والتعليم المبرمج، وهذه الأساليب لا يمكن تحقيقها بالطرق التعليمية التقليدية وإنما باستخدام التكنولوجيا والتحول إلى التعليم الرقمي الذي يهدف إلى خلق أجيال مسلحة بالوسائل والمهارات المطلوبة للولوج إلى العصر المعرفي.

ومن أجل النهوض بالمدارس والمعاهد والجامعات في عصر المعرفة والتحول الرقمي فإن الأمر يقتضي تحسين وتطوير طرق وتقنيات التدريس والتدريب لتتوافق مع التطور العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث إن هذا التطور فتح لميدان التعليم والتدريب آفاقا جديدة وكبيرة في الوسائل المتاحة، والإمكانيات والتقنيات الجديدة المستعملة، والمضامين التعليمية المتطورة والحديثة وأصبحت الجامعات مطالبة بالبحث عن أساليب ونماذج تعليمية جديدة؛ لمواجهة العديد من التحديات على المستوى العالمي، ومنها:

زيادة الطلب على التعليم، وزيادة كم المعلومات في جميع فروع المعرفة المختلفة، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من التطورات التقنية في مجال التعليم العالي. (نوال عزيزي، وإلهام شيلي، 2015م) فالتحول الرقمي

في الوقت الحالي يعد واحدا من أبرز الاتجاهات الكبرى في الصناعة وقطاع الأعمال والخدمات، ومن بين هذه القطاعات التي ستتأثر بالتحول الرقمي في المدارس والمعاهد والجامعات، والكليات ولذلك لن ننسى في سنة 2020 م عندما ظهر لنا الفايروس المتحول والذي يسمى (كورونا) فقط أصبح التعليم والعمل عن بعد وتم تطوير البرمجيات للمجتمع لكي تعتبر منصات أساسية لأداء الدراسة والعمل.

ونظن ان التحول الرقمي سوف يصبح سمة أساسية من سمات الحياة الجامعية، ويمكن الجامعات من المساهمة في حل أزمة التكلفة التي تواجهها، والعمل على زيادة التعاون والمشاركة بين الطالب وزيادة الإبداع.

John, 2013 (Morgan), هذا وتعد فكرة "التحول" طريقة جديدة في النظر إلى مشكلة ما، ويمكن أن ينتج عنها حلول فريدة مبتكرة وإبداعات حقيقية، تساعد في الحصول على أفكار وأساليب جديدة لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين.(بيرني ترلينج، وتشارلز فادل، 2013م) وهذا يعني أن التحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة، بل هو برنامج شمولي كامل، يمس المؤسسة، ويمس طريقة وأسلوب عملها داخليا، وأيضاً كيفية تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع.

وعلى هذا فإن التحول الرقمي في الجامعات أصبح اتجاها عسريا يتوافق وطبيعة متغيرات العصر ومتطلباته، وشرطاً لازماً لبناء المعرفة في المجتمع، وأصبحت عملية توظيف تلك المعارف الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية، وأن بناء مجتمع المعرفة يحتاج إلى تعليم جامعي متطور بصورة رئيسية، يفتح نوافذ العلم والتقنية، وأبواب فكر العمل والإنتاج، ويخطط بثقة لمستقبل زاهر، ويسهم في الإبداع والابتكار، ويقوم بتهيئة الكوادر، ويبنى الشراكات المعرفية مع المؤسسات المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي، ومع انتشار الإنترنت أصبح هناك وعي متنام للمشاركة في مجتمع المعرفة على المستوى العالمي، كما أصبح التعليم الرقمي من الأدوات الفاعلة للتحول الرقمي، وأصبح ذلك التحول بحاجة إلى نظام إداري رقمي فعال، يسهل عملية اتخاذ القرارات الصحيحة في الأوقات المناسبة، كل هذا يفرض على الجامعات العمل على التحول المماثل في الممارسات التربوية والإدارية؛ بما يحقق أهداف التحول الرقمي.

لذلك، تزايدت الحاجة إلى التحول الرقمي في الجامعات؛ لتحقيق مجتمع المعرفة، نظرا للدور الذي يؤديه هذا التحول في تحقيق ميزة تنافسية، وإحداث نقلة نوعية في الأهداف التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها، ليكون التركيز على إكساب المتعلمين مجموعة المهارات التي تتطلبها الحياة في عصر التحول الرقمي، ومنها: مهارات التعلم الذاتي Skills Learning-Self، والمهارات المعلوماتية Skills Informatics، وما تتضمنه من مهارات التعامل مع المستحدثات التكنولوجية، ومهارات إدارة الذات بدلاً من التركيز على إكسابهم المعلومات.

وفي ضوء ما سبق تسعى الدراسة الحالية لوضع تصور مقترح لمواجهة التحول الرقمي لدى طلاب الجامعات في ظل بعض المتغيرات المعاصرة.

مشكلة البحث:

تواجه الجامعات العديد من التحديات، بعضها خارجي يفرضه الواقع الدولي، كالتحولات العالمية ، الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والعلمية، وبعضها داخلي منها ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات، وتزايد الطلب الاجتماعي عليها، وصعوبة التوازن بين الكم والنوع في منظومة العمل في هذه الجامعات، وصعوبة التكيف مع متطلبات السوق في المجتمع، وضعف مخرجات المؤسسات المتمثلة في الأعداد الهائلة من الخريجين غير الملانمين لمستجدات العصر في ظل تغيير طبيعة وأشكال مهن المستقبل، إذ "تعاني الدول النامية، وبينها بطبيعة الحال الدول العربية من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتربوية، تجعلها فريسة للتفاوت الرقمي الذي يزيد من تدهور أحوالها.

وتشير الدراسات إلى عجز الجامعات التقليدية وجمود قوالبها في مواجهة هذه المطالب، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات التعليمية والكمية والنوعية، المتناهية والمتنوعة لدى الأفراد، نظراً لزيادة التفاوت بين الحاجات الملحة والإمكانيات المتاحة في الجامعات. (زينب محمود مصيلحي، أماني عبد القادر محمد، 2007م) وإلى عدم قدرة الأفراد في الدول النامية على الوصول إلى المعلومات والمعرفة، والحصول عليهما والإفادة منهما وإلى وجود الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة (عمر أحمد همشري، 2012م)، وعدم توافر المعلومات الكافية لما تقدمه الجامعة من خدمات للمؤسسات الإنتاجية، ونقص معدلات الإنفاق على البحث العلمي، وعدم تلبية الجامعة لاحتياجات المجتمع، وإلى محدودية التوظيف الإلكتروني داخل الجامعة واستخدامه بالشكل الأمثل، وإلى غياب تطبيق الإدارة المعرفية داخل الجامعة (عبد التواب عبد الاله عبد التواب وآخرون، 2012 م) بالإضافة إلى ضعف قدرة الجامعات المصرية على مسايرة الانفجار المعرفي، وضعف التوظيف الرقمي في الجامعات. (سمير عبد الحميد القطب، 2011م).

ولما كانت الدول المتقدمة تسعى إلى تطوير جامعاتها، لتجعل منها قوة أكثر تأثيراً في بناء مجتمع المعرفة، فإن جامعاتنا بحاجة إلى مثل هذا التطوير؛ لكي يتم سد الفجوة التي تفصلنا عن الدول المتقدمة، ولكي ندخل حلبة التنافس المعرفي من أجل تقدم مجتمعا، وتحقيق مكانة أفضل بين الدول.

أهمية الدراسة:

تمكن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على ما هو متطلب أصبح ملحقاً في ظل الظروف التي تعانيها الشعوب بسبب الظروف المادية التي أصبحت رسوم الجامعات بمبالغ مرتفعة ولن ننسى أيضاً جائحة كورونا. وما يمكن لهذا البحث من الإشارة إلى ما هو التحول الرقمي أو التعليم المدمج كتصور أصبحت تتبناه قطاعات التعليم لتحقيق الأهداف المرجوة والتقليل من المصاريف واضرار الفاقد التعليمي

تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

- أنها من الدراسات الرائدة في مجال التحول الرقمي في الجامعة وعلاقتها بمجتمع المعرفة.
- كونها تتناول موضوعاً من الموضوعات الجديدة، وعلاقته بالتربية.
- تأتي مواكبة للتوجه العالمي في التحول الرقمي للمؤسسات، والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مساهمة الجهود الوطنية لتطوير نظم المعلومات والاتصالات في الجامعات العربية.
- تفيد متخذي القرار بتوجيههم إلى أهمية التحول الرقمي ومتطلباته لتطوير الجامعات.

قائمة المراجع:

- أمجد على الراضي، 2010م، التعلم الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- أمجد فرج أمجد، 2009م، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، جملة دراسات المعلومات، تصدر عن جمعية المكتبات والمعلومات السعودية بالتعاون مع معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، العدد الرابع، يناير.
- أسامة عبد السلام علي، 2011 م، التحول الرقمي للجامعات المصرية .. المتطلبات والآليات، مجلة التربية، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، أغسطس.
- أماني السيد غبور، 2011 م، استخدام مدخل إدارة المعرفة في تطوير الأداء المؤسسي بمؤسسات التعليم العالي في مصر تصور مقترح، كلية التربية بجامعة عين شمس، العدد السادس والثلاثون، الجزء الأول.
- أمل صالح محمود (2016) بعنوان " أثري التحول الرقمي للمعرفة على الثقافة المعلوماتية للمتخصصين في مجال الآداب والعلوم الإنسانية من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بقنا ، تصدر عن البوابة العربية للمكتبات والمعلومات ، العدد 43 / سبتمبر.
- فيصل محجوب، 2006م، إستراتيجية التحول إلى جامعة رقمية، ندوة إستراتيجيات التطوير في المؤسسات العربية - مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية، القاهرة.
- رضا إبراهيم المليجي، 2012م، إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة.
- زينب محمود مصيلحي، أماني عبد القادر محمد، 2007م، تحديات التعليم الجامعي الإلكتروني في مصر والفرص المتاحة للاستفادة منه، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد السادس والأربعون، يونيو.
- سهير أمجد محمد حسن عبد الله، 2013م، بعنوان: "متطلبات التعليم الجامعي للتحول نحو الاقتصاد المعرفي رؤية استشرافية"، مجلة الطفولة والتربية، كلية رياض الأطفال بجامعة الإسكندرية، العدد الرابع عشر، السنة الخامسة، إبريل.
- سيف بن عبد الله الجابر، 2007م، المكتبة الرقمية ودورها في بناء وتطوير مجتمع المعرفة المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بعنوان: "مجتمع المعرفة التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم حاضراً ومستقبلاً"، في الفترة من 2 - 4 ديسمبر.
- ضياء الدين زاهر، 2007م، التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في تجديد النظم التعليمية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد 46، المجلد 13، يونيو.
- عبد اللطيف حسني حيدر، 2004م، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد 21 ،السنة التاسعة عشر.
- عثمان حسن عثمان، 2016م، التعليم الإلكتروني عن بعد ومجتمع المعرفة، المؤتمر الدولي الحادي عشر بعنوان: "التعليم في عصر التكنولوجيا الرقمية"، لبنان، طرابلس، 22 - 4 إبريل.

- بسمة ابراهيم عبد البصير (2020) دراسة استشرافية لإداره التحول الرقمي بوزارة الشباب والرياضة وانعكاسها على مستوى الكفاءة المؤسسية اعتمادا على أسلوب السيناريوهات تحقيقاً لرؤية مصر 2030 ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة كلية التربية الرياضية ، جامعة حلوان ، ص ص 207 – 237.
- أبو زيد ، عمرو (2011) تفعيل التعليم المدمج لتدريس العلوم . مجلة كلية التربية بالفيوم: جامعة الفيوم، (10) 316-355 .
- أبو موسى ، مفيد والصوص ، سمير (2014) التعليم المدمج (المتمازج): بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني. الأكاديمية للنشر والتوزيع

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف يسهم التحول الرقمي في الجامعات في تحقيق مجتمع المعرفة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

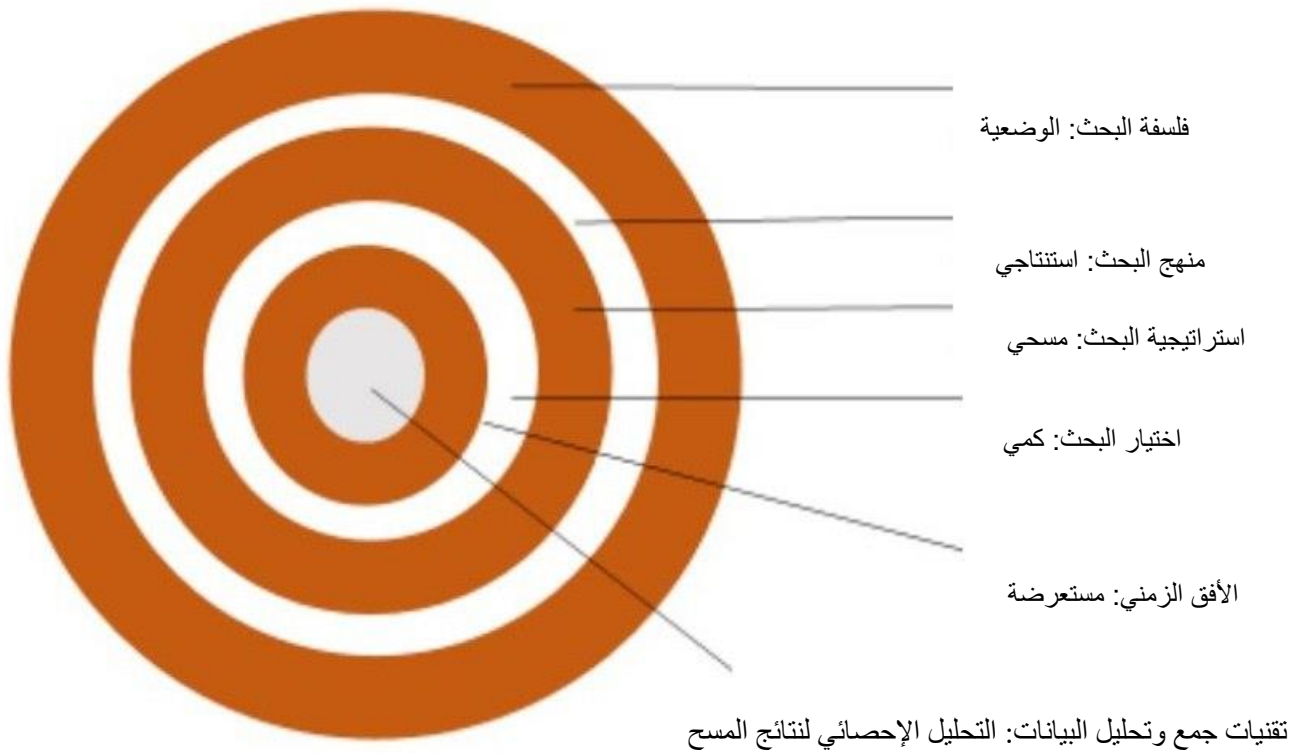
- ما مفهوم مجتمع المعرفة، وأبعاده المختلفة؟
- ما مفهوم التحول الرقمي، وفلسفته، ونماذجه، وأسس بنائه؟
- ما الجهود التي بذلت للتحول الرقمي في الجامعات العربية وبعض الجامعات الأجنبية؟
- ما متطلبات التحول الرقمي في الجامعات العربية لتحقيق مجتمع المعرفة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى محاولة التوصل إلى أبرز المقترحات لمواجهة المعوقات ممارسة مديري الانتظام لاداء مهارات التحول الرقمي ومنها بعض الأسئلة:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول المعارف والمهارات والاتجاهات لدى مسئولين التحول الرقمي تعزى لمتغيرات (الجنس , المنطقة , الخبرة) ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول المعارف والمهارات والاتجاهات لدى المعلمين ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول المعارف والمهارات والاتجاهات لدى الطلاب ؟
- ماهي مميزات وسلبيات تطبيق بوابة المستقبل من وجه نظر مسئولي التحول الرقمي والمعلمين والطلاب؟

رسم نموذج البحث:



نموذج البصلة :



هيكل المشروع :

• الأطار العام للدراسة	الفصل الأول
• الأطار النظري	الفصل الثاني
• منهجية البحث	الفصل الثالث
• التحليل الاحصائي	الفصل الرابع
• المناقشة والخاتمة	الفصل الخامس

موقع تطبيق البحث:

شهدنا منذ سنوات ماضيه في تحول التعليم إلى المجال الرقمي ومنها المدارس والجامعات والمعاهد وعلى أثر ذلك تم إنشاء جامعة الجميع الذكية في عام 2020 وهو بداية حلم لكل طالب وطالبة استكمال التعليم عن بعد وهذا الحلم يعتبر فرصه لكل فرد من المجتمع في أي مكان في العالم ونحن وصلنا على السنه الرابعه من انشاء الجامعة وقد وصل عدد المسجلين أكثر من 10 آلاف طالب وطالبة وأكثر من 5 آلاف خريج من جميع فروع الكليات لدراسة الماجستير.

منهجية البحث المتوقعة:

تحول التعليم من الانتظام الى التعليم الرقمي سواءً على الحكومي والخاص وذلك قد نشهده في السنوات المقبلة انتشارا واسعا وقبولا من دائرة التعليم العالي والمجتمع المدني.

جدول المحتويات

2	الإهداء
3	الفصل الأول: الاطار العام للبحث
3	مقدمة البحث:
6	مشكلة البحث:
7	أهمية الدراسة:
8	قائمة المراجع:
9	يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:
9	أهداف البحث:
10	رسم نموذج البحث:
11	نموذج البصلة :
12	هيكل المشروع :
12	موقع تطبيق البحث:
12	منهجية البحث المتوقعة:
14	الفصل الثاني : الاطار النظري
14	المقدمة
15	الدراسات السابقة :
17	ثانياً: دراسات حول التعليم الرقمي:
20	ثالثاً: دراسات حول التعليم النوعي:
21	كليات التربية النوعية:
22	أقسام كلية تربية نوعية:
22	التعليم النوعي في المملكة العربية السعودية:
23	مجتمع المعرفة:
23	مفهوم مجتمع المعرفة:
25	أبعاد مجتمع المعرفة:
27	مفهوم التربية الاعلامية الرقمية:
27	أولاً : نشأة التربية الإعلامية:
27	ثانيا : التربية الاعلامية والاعلام التربوي:
28	ثالثاً : التربية الاعلامية والتربية الرقمية:
28	رابعاً : مستويات التربية الإعلامية:
28	خامساً : اهداف التربية الاعلامية الرقمية:
29	مستقبل الاعلام التربوي في ظل التحول الرقمي:
30	المهن المستقبلية:
31	الخاتمة:

الفصل الثاني : الاطار النظري

المقدمة

يعيش العالم في عصر تكنولوجي متطور، حيث تعتبر التحولات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية ومن جميع جوانب الحياة، ومن بين هذه التحولات، يبرز التحول الرقمي في المجال التعليمي كمفتاح لتغيير جذري في كيفية نقل واكتساب المعرفة. يهدف هذا التحول إلى تعزيز تجارب التعلم وتحسين نتائجها، وتمكين الطلاب والمعلمين من تحقيق أقصى استفادة من الإمكانيات الرقمية الحديثة.

تعتبر التكنولوجيا الرقمية أداة قوية تساعد في تحقيق أهداف التعليم وتعزيز تجارب التعلم. من خلال تقديم وسائل تفاعلية ومحفزة للتعلم، يمكن للتكنولوجيا الرقمية تحفيز الطلاب وجعل عملية التعلم أكثر متعة وفعالية. بالإضافة إلى ذلك، تتيح التكنولوجيا الرقمية تخصيص التعليم وفقاً لاحتياجات كل طالب، مما يساهم في تحقيق تجربة تعلم مخصصة وفعالة.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف التحول الرقمي في مستقبل التعليم من خلال تحليل تأثير التكنولوجيا الرقمية على عمليات التعلم والتدريس، ومن ثم، تحديد الفرص والتحديات التي تنطوي عليها هذه التحولات. يتكون هيكل الورقة من قسمين رئيسيين: القسم الأول يقدم استعراضاً للأدبيات المتعلقة بالتحول الرقمي في التعليم، بينما يقدم القسم الثاني تحليلاً لدراسة حالة أو استطلاع لرأي الخبراء لفهم التجارب الفعلية والتوجهات المستقبلية في هذا المجال.

الدراسات السابقة :

تعد الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث عند تحديد واختيار مشكلة الدراسة، لتجعلها أكثر وضوحاً، ووضع الدراسة الحالية على الطريق الصحيح، وتحديد النقاط التي لم يلتفت إليها الباحثون مع تجنب أخطائهم، وسيتم عرض بعض الدراسات ذات الصلة بالتحول الرقمي ومجتمع المعرفة، على النحو التالي:

أولاً: دراسات حول التحول الرقمي والفجوة الرقمية:

1- دراسة أسامة عبد السالم علي 2011م بعنوان: "التحول الرقمي للجامعات المصرية المتطلبات والآليات".

هدفت الدراسة مع الاستعانة بالمنهج الوصفي إلى تحديد مفهوم التحول الرقمي في الجامعات، وعرض جهود التحول الرقمي في الجامعات المصرية، والتحديات التي تواجه التحول الرقمي في الجامعات المصرية، واقتراح آليات تنفيذ التحول الرقمي في الجامعات المصرية.

وقد توصلت الدراسة إلى اقتراح بعض الآليات اللازمة لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية وهي، تحليل الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية والمتضمنة عملاء الجامعة والمنافسين والأسواق، وتقييم بينتها الداخلية، لتحديد نواحي القوة والضعف، وتحديد الرؤية، وتوفير الدعم القيادي والإداري، وتطوير الهياكل التنظيمية القائمة بالفعل، ووجود إستراتيجية واضحة للتحول الرقمي، والتركيز على البعد التكنولوجي، وتنمية الموارد البشرية في الجامعة، وتغيير الثقافة التنظيمية السائدة، وتوفير الإمكانيات المادية والمالية، والاهتمام ببناء مناخ الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع الجامعي، وتنمية الوعي المجتمعي بأهمية التعلم الإلكتروني، ومحو الأمية الكمبيوترية لدى أعضاء المجتمع الجامعي.

2-دراسة ((2011) " الفجوة الرقمية 2 في مؤسسة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التحقق من الفجوة الرقمية لطالب جامعة الملك عبد العزيز، باعتبارها واحدة من أكبر الجامعات المختلطة في المملكة العربية السعودية، وتحديد العوامل التي لها تأثير على ذلك، ثم كيفية سد الفجوة الرقمية بين الطلاب، ثم وضع تصور يوضح دور التعليم الجامعي في سد هذه الفجوة الرقمية بين الطلاب، وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها: أهمية التعليم الجامعي في توفير المهارات اللازمة، من أجل التكيف مع شبكات التواصل الاجتماعي، وقد أوصت بضرورة إجراء تحليل لتصورات الطالب حول استخدام الويب لأغراض تعليمية.

3-دراسة- بعنوان "التعليم لمستقبل رقمي – السير في ثلاثة طرق في وقت واحد" واحد تناظري واثنين رقمي" (2015):

عرضت الدراسة تحدي التحول الرقمي للتعليم الجامعي، وقد أشارت الدراسة إلى وجود ثلاثة طرق موازية لتصميم محتوى التعليم الجامعي لمواجهة تحدي التحول الرقمي سيستفيد منها مصممو البرامج وأعضاء هيئة التدريس، وهي الأنشطة التعليمية غير الرقمية التي تعمل على محو الأمية الرقمية، وتوفير الفرص الرقمية التي تعزز الممارسات في الفصول الدراسية التقليدية، والتحول الرقمي للجامعة الذي يشير إلى فرصة نقل التعليم الجامعي نحو الوسائل الرقمية بشكل كامل.

4-التحول الرقمي في التعليم الجامعي، كيف تتطور تقنيات وممارسات إدارة المحتوى في عصر إدارة الخبرة :

هدفت الدراسة إلى تحديد آليات استفادة المؤسسات من المحتوى الرقمي والتقنيات والممارسات، إشراك المستفيدين _ الطلاب وأسرهم _ في الجامعات والتفاعل معهم وتوصلت الدراسة إلى أن رؤساء الجامعات سيكون لديهم القدرة على اتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات في الموارد البشرية والتكنولوجيا المختلفة؛ لتعزيز القدرة التنافسية الرقمية للجامعات، وبناء كفاءات من شأنها تحسين العمليات، وبناء قدرات إدارة الخبرات capabilities experience build وتوفير أساس للحوار حول التحول الرقمي لخدمة الصناعة بين المستفيدين من مخرجات الجامعات.

5 -دراسة أمل صالح محمود 2016م بعنوان: "تأثير التحول الرقمي للمعرفة على الثقافة المعلوماتية للمتخصصين في مجال الآداب والعلوم الإنسانية من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بقتنا".

هدفت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي إلى معرفة روافد ومكونات الثقافة المعلوماتية لدى المتخصصين في مجال الآداب والعلوم الإنسانية من أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب جامعة جنوب الوادي في قنا، ومعرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الثقافة المعلوماتية وعلى الاتجاهات البحثية الجديدة التي تولدت لديهم بعد قبول التحول الرقمي وانتشار الإنترنت وتحديد الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس من الاستفادة من مصادر المعلومات الرقمية ثم تحديد أكثر أنواع مصادر المعلومات الرقمية التي يلجأ إليها أعضاء هيئة التدريس وكان من بين أبرز نتائج الدراسة، أن بعض أعضاء هيئة التدريس يواجهون صعوبة في استخدام الإنترنت بسبب اللغة الأجنبية، وعدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الرقمية، وضعف خدمات التوجيه والإرشاد على استخدام مصادر المعلومات الرقمية.

6 -دراسة عمر أحمد همشري 2016م بعنوان: "تأثيرات الثقافة الرقمية على الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية العلوم التربوية بجامعة الزرقاء واتجاهاتهم نحوها".

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات الإيجابية والسلبية للثقافة الرقمية كثقافة وافدة حديثة على الطالب الأردني وثقافته، وطريقة تفكيره من وجهة نظر الطالب، وعملت على تغييرها بصورة جوهرية؛ بغرض فهمها ومحاولة استيعابها، واحتوائها، أو السيطرة عليها، وتوجيهها إيجاباً لخدمة المجتمع وأفراده، ثم إيجاد الحلول واقتراح التوصيات حيال القضايا السلبية المختلفة لتأثيرات الثقافة الرقمية على الطالب الجامعي، ودعم التأثيرات الإيجابية وتعزيزها لديه، وكان من بين أبرز نتائج الدراسة أن التأثيرات الاجتماعية والأكاديمية والشخصية والاقتصادية إيجابية للثقافة الرقمية حازت درجات تقدير مرتفعة، بينما حازت التأثيرات الأكاديمية منها درجة تقدير متوسطة، وأن جميع التأثيرات الشخصية والاجتماعية والأكاديمية والاقتصادية السلبية على التوالي قد حازت درجات تقدير متوسطة.

ثانياً: دراسات حول التعليم الرقمي:

1 -دراسة بلقيس الشرعي 2007م بعنوان: "التعليم الرقمي في البلاد العربية، تحديات وآفاق مستقبلية لمجتمع المعرفة".

تمثل هدف الدراسة باستخدام المنهج الوصفي في مسح الأدبيات المتوفرة في مجال التعليم الرقمي وتحليلها، ومحاولة تحديد مفهوم التعليم الرقمي وأهميته في مجتمع المعرفة في الوطن العربي والتعرف على أهم التحديات التي تواجه التعليم الرقمي في الوطن العربي، والتعرف على أبرز التجارب العالمية للتعليم الرقمي، ووضع تصور مستقبلي للتعليم الرقمي في الوطن العربي وكان من بين أبرز نتائج الدراسة أن التعليم الرقمي ما هو إلا نتاج للتراكم المعرفي لتطور المجتمع الإنساني، الذي أتاحت له أنظمتها التعليمية التمكن من آليات العصر المتطورة من خلال الثورة المعرفية والتكنولوجية، وكان من بين أبرز توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضرورة إعادة النظر في البنية التعليمية في جميع المراحل التعليمية حتى تتماشى ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة، ضرورة إعداد الطالب للتعامل مع شبكة الإنترنت للحصول على المعلومات والمادة العلمية بشكل سهل ويسير.

2 -دراسة مها محمود طلعت مصطفى 2008م بعنوان: "بيئة العمل والتعلم في النظم التعليمية الإلكترونية المستخدمة في التعليم عن بعد".

هدفت الدراسة إلى التعرف على بيئة العمل والتعلم المستخدمة في التعليم الإلكتروني، والتعرف على أساليب القيام في التعليم عن بعد في ظل نظام تكنولوجيا المعلومات، والتعرف على طرق زيادة كفاءة المؤسسة التعليمية الإلكترونية في المؤسسات التعليمية المختلفة، وكان من بين أبرز نتائج الدراسة أن التعليم الإلكتروني سهل من مهمة تقديم الدروس بصورة مناسبة، وتم بناء المعرفة لدى العديد من الطالب الدارسين، والذين استخدموا الإمكانية الإلكترونية المتاحة كاف، ومن بينها البريد الإلكتروني والمؤتمرات الإلكترونية، كما أتاحت عملية الاتصالات الإلكترونية للدارسين بناء رؤيتهم الخاصة عن الموضوع الدراسي، فقد تمكنوا من الاتصال في مجموعات صغيرة؛ مما سهل تحقيق عملية التعلم، وتحسن نتائج تقييم الطالب في نهاية الفصل الدراسي، وكان من بين أبرز توصيات الدراسة: ضرورة مراعاة عمل خطة لبناء بيئة التعلم المناسبة، ثم دراسة حالات عملية عن دروس تقليدية ناجحة، ثم دراسة الأفكار الجديدة في المواد التعليمية، ثم عمل قاعدة بيانات بالمحتويات العلمية، وفي النهاية التطبيق لبيئة التعليم الإلكتروني، والعمل على تنظيم محتويات الدرس الإلكتروني عند بناء بيئة العمل في التعليم الإلكتروني، ومحاولة التغلب على المشكلات التي تواجه بناء البنية الأساسية له.

3-دراسة عليان عبد الله الحولي، فادي عبد الله الحولي (2012) بعنوان: "التعليم الإلكتروني ودوره في تعزيز مجتمع المعلومات في فلسطين".

هدفت الدراسة عن طريق استخدام المنهج الوصفي إلى تحديد ماهية مجتمع المعرفة، وتحديد مفهوم التعليم الإلكتروني وفوائده وأنواعه ومعوقات تطبيقه، ثم توضيح دور التعليم الإلكتروني في تعزيز مجتمع المعلومات في فلسطين، وكان من بين أبرز نتائج الدراسة: أن مجتمع المعلومات في فلسطين يواجه ضعفا في البنى التحتية الإلكترونية، وقلة الكوادر البشرية المدربة؛ مما يقلل قدرته التنافسية ضمن قطاع الاقتصاد المعرفي، نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات وانعكاسها على المجتمع، وأن التعليم الإلكتروني يعد شكلا من أشكال التعلم الحديثة المعتمد على التكنولوجيا وكان من بين أبرز توصيات: الدراسة ضرورة تطوير النظم والتشريعات لمحو الأمية المعلوماتية في المدارس والجامعات وتوفير أشكال جديدة من التعليم، ووضع الخطط التربوية والتكنولوجية للاستفادة من التطورات العلمية في مشاريع التنمية، والاهتمام بالمكتبات المتخصصة في الجامعات، ومراكز البحوث ودعمها وتزويدها بأحدث التقنيات، وضمان الاستخدام الآمن لها.

4-دراسة منى بنت عبد الله بن علي (2014) بعنوان: "الفجوة الرقمية لدى طالب وطالبات مرحلة البكالوريوس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية".

هدفت الدراسة الحالية إلى قياس حجم الفجوة الرقمية لدى طلاب وطالبات الانتظام المتوقع تخرجهم في التخصصات المشتركة بمرحلة البكالوريوس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وذلك من خلال التعرف على طرق الاتصال بالمعلومات الرقمية، ومعوقاتها لدى أفراد عينة الدراسة، ومستوى مهارات الاستخدام والبحث لديهم، والفروق ذات الدلالة الإحصائية في حجم الفجوة الرقمية، ومستوى تعليم الوالدين، ومستوى دخل الأسرة، وجنس العينة، إضافة إلى التعرف على استخدام البريد الإلكتروني في التواصل الاجتماعي، والأشخاص الذين يلجأ إليهم من قبل أفراد عينة الدراسة للاستفسار، أو لحل مشاكل حول معدات وبرامج الكمبيوتر، أو حول الدخول، والعثور على المعلومات الرقمية.

وكان من أهم النتائج: التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود عوائق أكثر بالنسبة للطالبات مقارنة بالطلاب في الوصول إلى المعلومات الرقمية، كما أن معظم أفراد عينة الدراسة بنسبة 88 % يستخدمون الإنترنت من المنزل، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الطلاب وعينة الطالبات في مستوى مهارات الاستخدام، والبحث عن المعلومات الرقمية، وكانت تلك الفروق لصالح عينة الطلاب، وقد يعود ذلك إلى أن فرص تعلم الطلاب واكتساب المهارات لديهم أكبر من فرص التعلم واكتساب المهارات بالنسبة للطالبات.

وكان من بين أبرز توصيات الدراسة: ضرورة إدراج مقررات الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية في جميع المستويات والتخصصات في الجامعة، وإنشاء مركز لخدمات الحاسب الآلي في كل كلية لعقد دورات تدريبية مكثفة للطلبة والطالبات بأسعار مخفضة، وتوفير خدمات الإنترنت على مستوى الجامعة، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية، توفير عدد من أجهزة الحاسب الآلي في المكتبة يفوق عدد مرتاديه من الطلاب والطالبات، ودعم ميزانية الجامعات ببudget مالية تسمح لها بدعم الطلاب مالياً لاقتناء الحواسيب الآلية.

5 -دراسة نوال عزيزي، وإلهام شيلي (2015م) بعنوان: "دور التعليم الإلكتروني في تحسين جودة التعليم العالي في المؤسسات الجامعية، التجربة الإماراتية".

هدفت الدراسة عن طريق اتباعها للمنهج الوصفي إلى تحديد أهم الإستراتيجيات المعتمدة لتطبيق التعليم الإلكتروني في المؤسسات الجامعية، وكيفية ضمان التعليم الإلكتروني تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات، وتحديد مدى اعتماد الجامعات الإماراتية على التعليم الإلكتروني من أجل تحسين جودة التعليم العالي.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن التعليم الإلكتروني يعد مظهر من مظاهر التطور المعلوماتي الناتج عن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظومة التعليمية، ووسيلة من الوسائل التي تدعم العملية التعليمية وتحولها من طور التلقين إلى طور التفاعل وتنمية المهارات باستخدام أحدث الطرق والأساليب، ويعمل على تنمية وصناعة المعرفة.

وكان من بين أبرز التوصيات: ضرورة زيادة المخصصات المالية في المؤسسات الجامعية التي ستطبق التعليم الإلكتروني لدعم العملية التعليمية، وضرورة توفير فرص التدريب المناسبة للأساتذة لاستخدامات الحاسب الآلي وشبكات الإنترنت، واستخدام تطبيقات التعليم الإلكتروني المختلفة.

6 -دراسة زهية لموشي (2016) بعنوان: "تفعيل نظام التعلم الإلكتروني كآلية لرفع مستوى الأداء في الجامعات في ظل تكنولوجيا المعلومات".

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي أوجدتها تكنولوجيا المعلومات للعملية التعليمية في الجامعات، ثم تحديد مفهوم التعليم الإلكتروني وبينته وأبعاده وأهدافه وعوانده للتعليم الجامعي، والتعرف على مراحل التصميم التعليمي للتعليم الإلكتروني في الجامعة، وتحديد متطلبات تفعيل نظام التعليم الإلكتروني، والتعرف على إستراتيجيات تفعيل نظام التعليم الإلكتروني ودورها في رفع الأداء في الجامعات.

7 -دراسة أميمة سميح الزين (2016) بعنوان: "التحول لعصر التعليم الرقمي تقدم معرفي أم تقهقر منهجي".

هدفت الدراسة مستعينة بالمنهج الوصفي إلى معرفة فوائد التعليم الرقمي، ومعوقاته في عصر التعلم الرقمي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التعلم الرقمي سوف يزدهر وينتشر بشكل أكبر لما يوفره من راحة ومرونة للطلاب والمعلم من خلال أدوات رقمية مثل شبكات التواصل الاجتماعي مما يتيح التبادل الثقافي في المعارف على نطاق أوسع من أي منهج تقليدي محدد.

ثالثاً: دراسات حول التعليم النوعي:

1- دور التعليم النوعي في تلبية احتياجات المجتمع العربي، تصور مقترح لتحقيق المطالب في ضوء أبعاد ومجالات التنمية المستدامة، أ د مهني غنايم، كلية التربية النوعية جامعة المنصورة.

تأتى أهمية هذه الدراسة لوضع تصور مقترح لتحقيق مطالب المجتمع العربي من التعليم العالي النوعي في ضوء أبعاد ومجالات التنمية المستدامة في تحليل سنوات للتعليم العالي النوعي (أشار غنايم، 2017) الى أن هناك جوانب قوة، كما أن هناك جوانب ضعف تتمثل في بعض أو كل مما يلي:

- معظم الأبنية التعليمية قديمة وتقع خارج الحرم الجامعي.
- هناك نقص في بعض التجهيزات والتقنيات الحديثة.
- لا تتوفر مراكز تميز بمعظم هذه الكليات النوعية.
- قصور في التأهيل العلمي للخريجين.
- ضعف مستوى الطلاب المقبولين بالكليات النوعية.
- ضعف تمويل الأنشطة التربوية.
- قصور تمويل البحث العلمي.
- لا تتوفر خريطة بحثية شاملة تحمل رؤية مستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.

يتطلب توجيه الاهتمام نحو التنمية المتكاملة وفي قمة أولوياتها التنمية البشرية المستدامة، حيث إن تكوين رأسمال بشري ذو نوعية جيدة يستدعي تطوير وسائل التعلم والتعليم في كل مؤسساته ومراحله وأنواعه ومنها التعليم العالي النوعي .

ويتساءل الباحث عن دور التعليم العالي النوعي في تلبية احتياجات المجتمع العربي، وماذا يريد المجتمع العربي من التعليم العالي النوعي ؟

هذا ما حاولت الدراسة التوصل اليه من خلال تعرف دور هذا التعليم في تلبية احتياجات المجتمع العربي وعرض رؤية استراتيجية لتحقيق هذه المطالب في ضوء أبعاد ومجالات التنمية المستدامة وذلك من خلال تصور مقترح (يتضمن خطة استراتيجية لتحقيق مطالب المجتمع العربي).

وقد تناولت الدراسة المحاور التالية :

- ملامح التعليم العالي النوعي.
- التنمية المستدامة ،أبعادها ومجالاتها.
- تصور مقترح لتحقيق مطالب المجتمع العربي من التعليم العالي النوعي.

كليات التربية النوعية:

ما هي كلية التربية النوعية وأقسامها ومجالات العمل بعد التخرج؟

يزداد إقبال الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة على الالتحاق بكليات التربية النوعية في الجامعات المختلفة، خاصة مع انخفاض الحد الأدنى للقبول فيها، يوضح شهابيك مكاتب القبول ما هي كلية التربية النوعية وأقسامها ومجالات العمل بعد التخرج؟ حتى لا يكون المجموع هو المعيار الوحيد الذي يلتحق الطالب بالكلية على أساسه.

طبيعة الدراسة في كلية التربية النوعية

مدة الدراسة بالكلية للحصول على درجة البكالوريوس 4 سنوات دراسية، يختار الطالب القسم الذي يرغب في الالتحاق به إذا توفرت فيه الشروط الخاصة بالقبول في القسم، تختلف المقررات التي يدرسها الطالب حسب تخصصه:

لكن يمكن توضيح أمثلة لبعض المقررات الدراسية بشكل عام فيما يلي:

- مدخل إلى الاقتصاد المنزلي
- مبادئ التربية
- أسس الغذاء والتغذية
- أسس تصميم وتنفيذ المفروشات
- إدارة أعمال المنزل
- رياضة وإحصاء
- مدخل إلى تكنولوجيا التعليم
- مبادئ علم النفس
- تريكو وكروشيه
- مبادئ التدريس
- أساسيات الحاسب الآلي
- صحة الأسرة
- التربية ومشكلات المجتمع
- طرق تدريس نوعية
- ملوثات الغذاء
- الخزف
- النحت
- أشغال معادن
- الصحة النفسية وتوجيه الإرشاد النفسي
- الترجمة الإعلامية
- مدخل إلى الراديو والتلفزيون
- مدخل إلى علوم المسرح
- الصحافة والإذاعة المدرسية
- التربية ومشكلات المجتمع

يدرس الطالب مشروع التخصص في الفرقة الرابعة، ويعتبر إعداد مشروع التخرج شرطاً أساسياً للتخرج من الكلية، إلا أنه لا يعتبر مادة رسوب أو نجاح.

أقسام كلية تربية نوعية:

توجد كلية التربية النوعية في العديد من الجامعات المصرية الحكومية هي: جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة الاسكندرية، جامعة بنها، جامعة كفر الشيخ، جامعة جنوب الوادي، جامعة المنصورة، جامعة الفيوم، جامعة المنوفية، جامعة الزقازيق، جامعة المنيا، جامعة طنطا، جامعة أسيوط، جامعة بورسعيد. وانتشرت الدراسة بكليات التربية النوعية بالعربية أو الإنجليزية.

تضم كلية التربية النوعية في مختلف الجامعات عدة أقسام، تتمثل هذه الأقسام العلمية بشكل عام في:

- قسم الاقتصاد المنزلي
- قسم التربية الفنية
- قسم التربية الموسيقية
- قسم العلوم التربوية والنفسية
- قسم الإعلام التربوي (شعبة صحافة وإذاعة وتلفزيون، شعبة المسرح المدرسي)
- قسم تكنولوجيا التعليم (شعبة عامة، معلم حاسب آلي)
- قسم معلم الفصل الواحد (يوجد بجامعة الزقازيق)

التعليم النوعي في المملكة العربية السعودية:

تأسست شركة التعليم النوعي في عام ٢٠٠١ بهدف تعزيز توفير تعليم عالي الجودة في المملكة العربية السعودية. شارك مؤسسين شركة التعليم النوعي جميعاً الهدف المشترك المتمثل في الرغبة في الاستثمار في التعليم بهدف إحداث فرق. يتم تحفيز المؤسسين من خلال رغبتهم في ضمان منح جميع المتعلمين أفضل الفرص لتحقيق أقصى قدر من إمكاناتهم.

الرؤية:

الريادة والتفوق في تقديم خبرات نوعية في التدريب والتعليم، تواكب متطلبات العصر الحديث وتتماشى مع أسس ومواصفات الجودة العالمية.

الرسالة:

وفير فرص واسعة ونوعية من التعليم والتدريب المستمر وإيجاد شراكات ديناميكية مع القطاعات التعليمية لتكون رائدة في تقديم حلول مبتكرة.

ويشهد هذا العصر الذي نعيش فيه – الآن- ما لم يشهده غيره في مسيرة الشعوب وحياة الناس ولا أعالي عندما أقول إن هذه الفترة الزمنية ستكون محور التأريخ الحقيقي للوجود البشري في مسيرته للرقي وتحقيق مرامي تمثل قمة ما يطمح إليه أو يعقد العزم عليه.

نعم التغير صار سمة والقولبة أصبحت عادة، والتحول هو القانون الذي يحكم مجريات الأمور، بل ويفرض طابعاً للسلوك المترتب عليه.

كل شيء وفقاً للتطور المعرفي والرقمي والتكنولوجي المقرون به صار يسيراً، ويقرب المسافات الفكرية والمادية والايديولوجية، بل ويعمد إلى كسر الحواجز الثقافية والاجتماعية والإنسانية لتحل بدلاً منها معايير التواصل غير المألوفة أو التي لا تنتظر رد فعل أو سلوك أو تفكير عميق يأخذ وقتاً أو يحتاج لمدارسه، فالسرعة الفائقة والخطيرة هي المعيار الذي به يمكن أن يستمر الناس أو يهلكون.

وتأسيساً على ما سبق ندرك أن التحول الرقمي يمثل ضرورة لا انفكاك منها لمواكبة الثورة المعرفية وللتواصل عبر الأروقة المعرفية الإلكترونية في سياق التفاعل العالمي، وما يترتب على ذلك من توفير للوقت وتقليل للجهد واختزال المهام، ولكن في هذه السياق ينبغي أن نعي جميعاً أن التحول الرقمي لن يمنحنا الحرية الكاملة في تأسيس القيم الدافعة للسلوك الايجابي الذي يفرض قناعاتنا فيما نجريه من تربية اجتماعية أو معرفية أو سلوكية أو مستقبلية، ذلك لأن التواصل الرقمي السريع المتلاحق فائق التغير، يمتلك معينات وأدوات ووسائط تتنامى كل يوم وتتفرد في قدرتها على التحرر من شروط الرقابة عليها أو السيطرة على مساراتها بشكل يقيني أو يمكن التأكد منه ويختلف من دولة لأخرى في العالم أجمع والدول العربية خاصة.

مجتمع المعرفة:

تسببت التكنولوجيا في إحداث تطوّر كبير في المجتمعات، حيث أصبح العالم قرية صغيرة ليس فيها أي حواجز ثقافية، أو جغرافية، أو حتى زمانية، كما أنّ المجتمع المعاصر أصبح يُوصَف بأنه مجتمع المعلومات، أو المعرفة؛ نظراً لأنّ المعلومات تتدفّق فيه بسهولة، دون جهد، ولا تكاليف باهظة، ومن الجدير بالذكر أنّ المعرفة ساهمت بدورها في تغيير المجتمعات بشكل عامّ والاقتصادية منها بشكل خاصّ، فأصبحت بذلك ذات أهمية في بناء القرارات الفعّالة، وبالتالي التصرف الحكيم، ممّا جعلها العنصر الحيويّ في تقدّم الأمم، وتطوّرها.

ومن هنا كان لا بُدّ من إلقاء الضوء على مفهوم مجتمع المعرفة، وأبرز خصائصه، وأبعاده وأسس بنائه.[١]

مفهوم مجتمع المعرفة:

تُعَدُّ المعرفة مصدراً للفعل (عَرَفَ)، وهي ضدّ النكرة، وجمّعا (معارف)، وهي تعني: إدراك الشّيء على ما هو عليه، يُقال: يَعْرِفُهُ حقّ المعرفة، أي يعرفه جيّداً وتعني معرفة الذات: تفهّم الشّخص طبيعته، أو قدراته، أو حدوده، ووعيه بالمميّزات والخصائص المكوّنة لذاته،[٢]

أمّا اصطلاحاً فهي تعني: ما يتكوّن لدى الإنسان من مفاهيم، ومعتقدات، وأحكام وتصورات تتعلّق بكلّ ما يحيط، ويتّصل به؛ بسبب محاولاته المتكرّرة لفهم ما يدور حوله من ظواهر.[٣]

وبالنظر إلى المفهوم السابق للمعرفة، فإنه يجدر القول إن مجتمع المعرفة هو: مصطلح حديث لم تتمخض الدراسات عن تعريف واضح، ودقيق له، إلا أن هناك من حاول تعريفه من المختصين بهدف تقديم تعريف شامل يتعلّق به، وفيما يأتي بعض هذه التعريفات: [٤]

عرّفه (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2003م) على أنه: "ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية بإطّراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية". [٤]

عرّفه (التركماني) على أنه: "ذلك المجتمع الذي يتخذ المعرفة هدفاً رئيسياً، تخطيطياً، وتطبيقياً في شتى مجالات حياته، ويحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره، وفي اتّخاذ القرارات السليمة والرشيّدة، وهو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة؛ لمعرفة خلفيات، وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها ليس في بلده فقط، بل في أرجاء العالم كله". [٥]

عرّفه (المؤتمر الإقليمي الأوروبي لعام 2002م) على أنه: "المجتمع الذي يُتاح فيه للأشخاص جميعاً، بدون تمييز من أي نوع كان، ممارسة حقهم في حرية الرأي، والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء بدون تدخل، وحرية التماس، وتلقّي، وإصدار المعلومات، والآراء، من خلال أي وسيلة اتّصال، وعبر الحدود الجغرافية". [٥]

ومن خلال التعريفات السابقة، فإنه يمكن استنتاج أن مجتمع المعرفة يعني: المجتمع الذي يُتيح لأفراده حرية امتلاك المعلومات، ونقلها، وبثّها، وتبادلها، عن طريق التقنيات الحاسوبية والمعلوماتية، والفضائية المتعدّدة، وتوظيفها؛ لتحسين مستوى حياة الإنسان، وخدمته. [٣] خصائص مجتمع المعرفة:

تعددت سمات، وخصائص مجتمع المعرفة تبعاً لتعدّد آراء الباحثين في هذا المجال، وفيما يأتي ذكر لبعض هذه الخصائص: [٥]

- توفر البنية التحتية، والتي تكون مبنية على تكنولوجيا الاتصالات، والمعلومات.
- تبادل المعلومات بكل سهولة، بحيث تكون متاحة للأفراد جميعهم.
- المقدرة على الابتكار، حيث إنّ استخدام العقل يساهم في إنتاج المعارف، وتوليدها.
- توفّر المشاركة من قبل جماهير واسعة، وأفراد ينتجون المعرفة، كالعلماء، والباحثين والمُبدعين، وغيرهم.
- التغيّر نحو التعليم الإلكتروني بدلاً من النمطية السائدة في التعليم.
- تجدد المعرفة باستمرار.
- إتقان صناعة المعلومات، ونشرها، وتوزيعها، وتبادلها، واستخدامها، وما إلى ذلك من أمور. الاعتماد على أنظمة الإدارة الإلكترونية، والإدارة الإبداعية، وإدارة المعرفة، حيث تُعتبر هذه الطُرق غير نمطية في المؤسسات.
- زيادة أعداد الموارد البشرية المُدرّبة، والمُتميّزة، والتي تتّصف بالمقدرة على الإبداع والابتكار. توفّر مراكز البحوث، والتطوير، بإمكانياتها البشرية، والمادية.
- نمو ثقافة التعلّم الذاتي، والتعليم المستمر مدى الحياة.

- تنمية المقدرة على اتّخاذ أكثر القرارات فعالية.
- التركيز على العمل الذهني، وذلك من خلال حلّ المشكلات، وتنمية الفرص أمام الفرد، وغيرها من الأمور.

أبعاد مجتمع المعرفة:

لمجتمع المعرفة عدّة أبعاد يمكن تلخيصها فيما يأتي: [٤]

البُعد التكنولوجي: حيث يتمّ تطبيق التكنولوجيا في مجالات الحياة المختلفة جميعها.

البُعد الاقتصادي: حيث تُعدّ المعرفة الركن الأساسي لترشيد الاقتصاد، وتوفير فرص العمل والقيمة المُضافة، ويُقصد بهذا أنّ المجتمع الذي يستخدم المعلومة في نشاطاته الاقتصادية كلّها هو المجتمع الذي يفرض نفسه، ويكون قادراً على المنافسة.

البُعد السياسي: حيث يكون للأفراد جميعهم دورٌ في اتّخاذ القرارات بطريقة رشيدة تُبنى على الاستعمال الفعال للمعرفة، وهذا يتأتّى بتوسيع دائرة الحرية في تبادل المعلومات، وتحقيق مفاهيم العدالة، والديمقراطية، والمساواة، والمشاركة السياسية الفاعلة.

البُعد الاجتماعي: حيث يُعدّ الاهتمام بزيادة مستوى الوعي بأهمية المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات في حياة الفرد اليومية أمراً مهماً، وذلك من خلال الاهتمام بمُعدّل التجدّد، والكمّ، والكيف، وسرعة التطوُّر، وغيرها من الأمور.

لا مريّة أن الاعلام التربوي سينتشر كثيرا بالتحوّل الرقمي في أبعاد تُقابلها أخرى في العقل الواعي لتفكير الأفراد والمجتمعات والدول في العالم محليا وإقليميا وعالميا، ومن جوانب التأثير:

- الانفتاح غير المشروط على العالم وثقافات الشعوب (بخيرها وشرها) دون وجود ضوابط أو معايير يمكن أن تشكل القانون في هذا الانفتاح.
- اختزال الإنسان (الكانن الحي) في مقابل الرقمنة والتواصل الإلكتروني دون الاهتمام كثيراً بالإنسان وتفاعله الاجتماعي المحدد لسلوكه الايجابي وضبط هذا التفاعل.
- انعدام قيم التماسك الاجتماعي، في مقابل الحرية والفردية والانطلاق في عالم افتراضي رقمي تعجز فيه قيم التماسك الحيوية عن فرض حالة تكون هي المحرك للسلوك الاجتماعي.
- زعزعة المعارف، في مقابل صنوف المعارف الكثيرة الإلكترونية والتي يعمد أصحابها على التضليل والبهس المبشر دون رقابة أو محاسبة بحجة التواصل الرقمي وحرية التعبير الإلكتروني.
- ضعف تقدير النظام، في مقابل التواصل عبر المنصات وقنوات التواصل الإلكترونية والبيانات الافتراضية، بحيث لن تكون هناك قواعد للسلوك البشري المعايين والذي يؤسس على التعايش والارشاد والتوجيه.
- قصور المهارة، في مقابل الادعاء بأن التواصل الإلكتروني سيمنحنا بمعيناته ووسائطه وأدواته ما يجعلنا في استغناء عن الأداء الواقعي من خلال المحاولة والخطأ والتعلم المباشر تحت مباشرة رقيب أو مدرب.

- ضعف قيم الانتماء والولاء، في مقابل الارتداء في أحضان العالم الافتراضي، الذي يسلب العقل والإرادة ويسلم الإنسان إلى حالة من الفوضى والشتات وعدم تقدير الوطن أو تقدير اللّحمة الاجتماعية وتماسكها وحقوقها.
- تلاشي مفهوم الوطن، في مقابل الانصهار في عوالم كلها تدعي أنها الأفضل وأن مكتسباتها من القيم هي ما يستحق الدفاع عنه أو الإيمان به.
- التشتت الذهني والاستلاب العقلي، في مقابل اتجاهات وأفكار وروى ومفاهيم وأفكار عبر أروقة التواصل الإلكترونية وقنواتها بأشكال كثيرة، يعجز الفرد عن مقاومتها أو الاستغناء عن التواصل من خلالها.
- تلاشي الضمير، في مقابل إحلال مفاهيم وتكوينات ذهنية غير حقيقية عن قيم الحق والخير والأصالة والجدة، وما ينتج عن التواصل المفتوح الذي لا يعترف كثيراً بما يضره الأفراد من ضمير أو أخلاق، فمنطق التواصل الإلكتروني المنفعة المادية وتبادل المصالح..
- انعدام مفهوم الضبط الاجتماعي، في مقابل الحرية الإلكترونية والتحرر الفردي من الرقابة أو المسؤولية الاجتماعية، وإحلال قيم الفردية والانعزالية والمنفعة الذاتية، والتوجه من الذات لا المجموع.
- زعزعة المفاهيم، في مقابل استيراد مفاهيم ومعارف وتضمينات تعصف كثيراً بما يكون لدى الأفراد من مفاهيم تقترن بالوجود الإنساني الاجتماعي الإيجابي الرامي إلى تجويد الواقع وتجديد الفكر ومواكبة المستقبل.
- ضعف احترام الآخرين، في مقابل الحرية في التهكم والهجوم والاستهداف والتنمر الإلكتروني، مع غياب الوازع الديني والإرشاد والرقابة والتوجيه السليم.
- ضعف المقوم الديني، في مقابل الحرية المطلقة والتحرر من ضوابط الدين، سيما التعرف على مداخل أخرى للدين العصري الذي يتواكب مع ما تؤمن به الجماعات الإلكترونية وتروج له جهات وكتائب لا تعترف بالأديان، ولكنها تعتمد بكل الطرق إلى تحرير الإنسان من إيمانه وصلاحه ، إلى جعله عبدا لذاته وشهواته وميوله غير الأخلاقية الخ.
- الاعتلال الصحي، نعم سيضعف الجسد وستقل الإرادة المقرونة به، وستقل الحركة الجسدية، ذلك للتعرض لفترات الاستلاب والتوحد والإدمان الإلكتروني الذي سيفقدنا الطاقة الإيجابية للتفاعل النشط والحركة وما قد يترتب على ذلك من آثار صحية خطيرة على العقل والجهاز العصبي وردة الفعل..
- الانهيار الأخلاقي، في مقابل الحرية المطلقة وتبادل كل صيغ وأشكال الاستمتاع دون المراقبة والسلوكيات غير المنضبطة والتي يلعب فيها البعد الإلكتروني دوراً خطيراً بتأثيراته ومتغيراته وجاذبيته الفاتنة وبالتالي الانحراف في مسارات كثيرة، والبعد عن الطريق القويم.

كل ذلك يجعلنا في عالمنا العربي، وبما لا يدع مجالاً للشك في حالة دفع قصوى إلى أن نعيد التفكير في قضية التحول الرقمي الشامل والسريع لكي نجد لأنفسنا ولأولادنا ما يعاوننا على تربيتهم وتوجيههم وإرشادهم في الاتجاه التربوي الآمن الذي يضمن لهم نمواً سوياً سليماً وإيجابياً ويضمن للمجتمع استمرارية فاعلة في سياق من الأخلاقيات والقيم التي تتفق مع ثقافتنا وهويتنا العربية والإسلامية التي تحفظ أمنه واستقراره وتفرده على كل المستويات.

مفهوم التربية الاعلامية الرقمية:

تغلغل الاعلام الرقمي في جميع مفاصل حياتنا اليومية حتى أضحى مصدرا اساساً لمعلوماتنا، يصنع أراءنا، ويغدي خيالنا، ويعيد تشكيل واقعنا فترك -رغم بعض إيجابياتها- أثراً خطيرة على المستويين الفردي والجماعي ليشكل ظاهرة تهدد منظومة القيم والاخلاق السائدة فضلا عن اثاره المستقبلية وهو ما دفع لضرورة البدء بإجراءات لتحسين النشء وتربيتهم على استثمار وسائل الاتصال الرقمي وتجنب مخاطرها عبر تطوير مهاراتهم ونشر المبادئ التي تقودهم لاكتساب الحس النقدي الايجابي الذي ينأى بهم عن التعاطي السلبي معها، لذا فان التربية الاعلامية الرقمية ليست ترفاً بل هي موضوع ملح وضرورة قصوى في ضوء ما تمر به مجتمعاتنا من تحديات ومخاطر، وهو ما سنتطرق له في هذه الورقة البحثية.

أولاً : نشأة التربية الإعلامية:

ظهر مفهوم التربية الاعلامية اواخر الستينات من القرن الماضي "كوسيلة تعليمية" اذ ركز الخبراء على امكانية استخدام ادوات الاتصال ووسائل الاعلام لتحقيق منافع تربوية ملموسة، وبحلول السبعينات من ذات القرن بدأ النظر الى التربية الإعلامية على انها "مشروع دفاع" هدفه حماية الاطفال والشباب من المخاطر التي استحدثتها وسائل الاعلام فانصب التركيز على كشف الرسائل المزيفة والقيم غير الملائمة، الا ان هذا المفهوم تطور في السنوات الأخيرة ليتحول بالإضافة الى ذلك الى مشروع تمكين يهدف الى اعداد الشباب لفهم الثقافة الاعلامية التي تحيط بهم، وحسن الانتقاء والتعامل معها والمشاركة فيها بصورة فعالة ومؤثرة(1) ورغم ان اليونسكو دعت الى تدريس مفهوم التربية الاعلامية منذ عام 1982م إلا انه وصل المنطقة العربية متأخراً، فبدأ التفاعل معه بشكلٍ متنامٍ انطلاقاً من لبنان حيث تم طرح هذا المفهوم وتعميمه على الجامعات وبعض المدارس بالتعاون مع اليونسكو، كما دخل منهاج الدراسات العليا في العراق والدراسة الجامعية في عدد من الدول العربية، فيما شهد عام 2005 خطوة سعودية متقدمة بعد ان قدمت دراسات تربوية لدمج التربية الاعلامية في مدارسها واشراك المدرسين والمعلمين في دورات في كليات واقسام الاعلام في الجامعات وكذلك قطر التي احتضنت بعض المؤتمرات الخاصة بالثقافة الاعلامية(2).

ثانياً : التربية الاعلامية والاعلام التربوي:

تهدف التربية الإعلامية إلى تدريس طبيعة وسائل الإعلام وليس التدريس باستخدام وسائل الإعلام بالتالي لا يجب أن نخلط بين التربية الإعلامية وبين تقنية التعليم، فقد عانى مفهوم التربية الاعلامية -وما يزال- من الخلط والتداخل بينه وبين مفهوم الاعلام التربوي والاعلام التعليمي وتركيز التعريفات التقليدية على التعليم بواسطة الاعلام، وغياب ذلك التركيز على المتلقي للإعلام ودوره التفاعلي، فالإعلام التربوي "نمط اعلامي معلوماتي يتم عبر وسائل الاعلام المختلفة ويعطي جل اهتمامه لمجال معين من مجالات المعرفة، يتوجه الى جمهور عام أو خاص مستخدماً مختلف فنون الاعلام معتمداً على المعلومات والحقائق والافكار المتخصصة التي يتم عرضها بطريقة موضوعية عن طريق كوادرات اعلامية مؤهلة اعلامياً ومتخصصة أكاديمياً"، أما التربية الاعلامية لا يمكن حصرها بالمؤسسات التربوية والتعليمية لأن نجاحها يتطلب تكامل الانظمة الرسمية - مدرسة واسرة ومؤسسات اعلامية ومؤسسات المجتمع المدني- والانظمة غير الرسمية في تحقيق اهدافها(3).

ثالثاً : التربية الاعلامية والتربية الرقمية:

تعرف التربية الاعلامية بأنها: "فهم الجمهور لآلية عمل الاعلام والكيفية التي يؤثر بها على حياتنا وطريقة استخدامه بصورة حكيمة وإيجابية"، وهي تشمل القدرة على الوصول الى المعلومات وتحليل الرسائل وتقويمها وبما يجعل الأفراد قادرين على فهم طبيعة وتقنيات وتأثيرات وسائل الاعلام ومحتوياتها، واكتساب مهارات استخدام وسائل الاعلام والاتصال، والقدرة على اختيار مضامينها وتفسير رسائلها وتنمية المهارات الأساسية للتساؤل النقدي وتشكيل وعي اعلامي ناقد يكون بمثابة مناعة مضادة لمخاطر وافرازات وسائل الاعلام(4)، أما التربية الاعلامية الرقمية فتعني: "مجموعة القواعد التي تحدد المهارات والسلوكيات الخاصة بالتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمطورة، وخلق توأمة ودمج بين القيم التربوية المجتمعية التقليدية والعالم الرقمي لأجل مواكبة المستجدات على الساحة العالمية وإيجاد درجة متقدمة من الوعي بها(5).

رابعاً : مستويات التربية الإعلامية:

تختلف دول العالم في تعاطيها مع التربية الاعلامية تبعاً لمراعاة كل منها لمقوماتها وكالاتي (6):

- 1- دول متقدمة في هذا المجال وضعت أسسها ومناهجها، وأعدت المعلمين ودرّبتهم، ووفرت المصادر التربوية لتعليمها، مثل بريطانيا، واسكتلندا، وكندا، وأغلب دول أوروبا.
- 2- دول بها التربية الإعلامية غير منتظمة أي توجد بها الأسس لكن لم تتوفر مواد التدريس، أو يوجد بها معلمون لكن لا يتوفر بها الإطار المنهجي للتدريس، مثل إيطاليا، وإيرلندا، والهند والفلبين، وأستراليا.
- 3- دول وجدت بها احتياجات وليدة للتربية الإعلامية من خلال بعض التغيرات السياسية والاجتماعية كالرقابة والسيطرة على الإعلام مما أوجد حاجة لها مثل دول الكتلة الشرقية، وبعض دول الشرق الأوسط.
- 4- دول توجد بها التربية الإعلامية خارج النظام المدرسي يتم فيها تقديم التربية الإعلامية لملى الفراغ في برامج الشباب والجماعات غير الحكومية ودور العبادة، والجماعات النسائية، مثل أمريكا ودول العالم الثالث.

خامساً : اهداف التربية الاعلامية الرقمية:

تتعدد أهداف التربية الإعلامية نتيجة لتنوع معاييرها، ونظرياتها، ومن أبرز تلك الأهداف (7).

- حماية النشء والشباب من التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام ومضامينها المختلفة.
- تنمية مهارات التفكير الناقد والمشاركة الواعية واكتساب المبادئ الأساسية لتحليل وتفسير ونقد كل ما يقدم من مضامين إعلامية ذات أهداف مقصودة وغير مقصودة.
- دعم الهوية الثقافية وتكوين جيل قوي منتج ومبدع يساهم في تنمية بلاده، عبر إمداده والمعارف لفهم الأيدولوجيات الخاصة بوسائل الإعلام، وتزويده بالثقافة الإعلامية الهادفة لحصر ونقد ما يُشاهد ويتلقى.

- اكساب الخبرات اللازمة لمساعدتهم على الاستخدام الأمثل لوسائل تكنولوجيا الاتصال ومواكبة التطورات المستمرة، بل والسريعة في المجتمع المعلوماتي المحيط بنا.
- تحويل الجمهور من المستهلك السلبي لوسائل الإعلام، الى المستهلك الايجابي والانتاج الواعي بحيث يكونوا قادرين على التعبير عن افكارهم بواسطة وسائل الاعلام.

مستقبل الاعلام التربوي في ظل التحول الرقمي:

توظف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المجال التربوي خدمة للعملية التعليمية لقدرتها على تسهيل عملية الحصول على المعلومات العلمية، وإمكانية الرجوع إليها للاستفادة منها في تنمية العملية التربوية.

واستخدام هذه التكنولوجيات الحديثة في عملية التعلم يكون في أغلب المواقف التعليمية دعماً للنظري أو اعتماداً في الإلقاء أو الإلقاء نفسه، كما أن تأثير هذه الوسائل على نوعية التعليم هو ما جعل سياق التفكير عند الحديث عن توسيع استخدام التربية للتكنولوجيات المتقدمة منذ نهاية القرن العشرين يتوجه نحو "التربية بوسائل الاعلام المتقدمة" بمعنى التربية الرقمية بشكل واضح وصريح والمطلب التربوي الحديث يفرض واقعاً علمياً جديداً وهو التفكير في كيفية توظيفها من أجل الاستفادة منها في المواقف التعليمية الأساسية والحيوية في التعليم، بتوجيه سياق التوظيف لهذه الوسيلة المتقدمة من تدريب إلى كيفية الارتقاء بها إلى أعلى مستوى في التوظيف من خلال نظام قائم على أساس تدويل المعرفة وفرضها كنمط تعليمي ومطلب أساسي في فضاء عالمي يأخذ به كنموذج، يجمع التيارات النظرية كعلم النفس المعرفي بالتربية المعاصر، من خلال ربط التكنولوجيات المتقدمة بما يسمح تطوير قدرات الطلاب الفكرية مما يمكنهم من التحكم المعرفي لتفعيل ونجاح العملية التعليمية على جميع المستويات.

ولتحقيق هذه المرحلة الانتقالية في كيفية توظيف آليات الوسائل المتقدمة يجب إعادة النظر في صياغة أدوار كل الأطراف الفاعلة التي يعول عليها في هذه المهام، بضبطها من خلال وضع التعليم والمعلم والتربية في مقدمة أولويات استراتيجيات التخطيط سعيًا لإدارة وتوجيه وتسير الميدان التعليمي والتربوي بمناهج وأساليب وتقنيات حديثة في الاتصال تضمن لنا التنمية التي تهدف مواطن فعال ومسؤول، والتحرير الفرد المواطن المستهلك.

تلعب التكنولوجيا الإعلامية دور كبير في جعل الرسائل الإعلامية المقدمة أكثر وضوح وشفافية وهو ما يساهم في توثيق الحقائق، المحتويات، البيانات، المعلومات الإعلامية موثقة بالصوت والصورة والذي يتم داخل مواقع الحدث. وبالتالي فإن استخدام التكنولوجيا في المجالات الإعلامية تكون من خلال استخدام العديد من التقنيات الخاصة والمتعددة، والتي تتمثل في تقنية البث المباشر والذي بدورها جعلت المتلقي يعيش لحظات الحدث نفسها، وبالإضافة إلى ذلك فإن الوسائل الإعلامية ساعدت ودعمت التكنولوجيا الحديثة في الوصول إلى مصادر الأخبار، حيث تعتبر هذه المصادر بمثابة مصادر حيادية وجديدة.

كما تساهم الوسائل الإعلامية في استخدام مواقع التواصل الاجتماعية التي تعتبر من أهم الطرق البحثية المستخدمة لأجل الحصول على المعلومات، حيث ساهمت في تسهيل العمليات المعقدة في مواقع التواصل الاجتماعي، كما وجعلت الطرق الاتصالية سهلة مع كافة الأطراف عبر العالم، كما لعبت التكنولوجيا الإعلامية الحديثة دور كبير في التعرف على كافة الثقافات الموجودة حول العالم كما وساعدت على تسهيل الاتصال مع الشعوب وثقافتهم ومن ثم تعلم اللغات المتعددة.

كما أنه لا بد من التأكيد على وجود علاقة قوية تربط ما بين التكنولوجيا والإعلام، وبالتالي أحدثت التقنيات الحديثة المستخدمة في الوسائل الإعلامية العديد من المفاهيم المتعلقة بالمعلومات والمحتويات الإعلامية.

وكذلك لا بُدَّ من التركيز على أنَّ القطاع الإعلامي بكافة أقسامه يتأثر بالوسائل التقنية التي يتم استحداثها ما بين فترة وأخرى، كما ساهمت في إحداث نقلة نوعية في الطرق والأساليب التي تتناول الأخبار الإعلامية بكافة أشكالها.

وبالتالي يرتبط تطور التكنولوجيا الاتصالية الحديثة بكثرة استخدام الوسائل الإعلامية لها، حيث لعب جهاز الحاسب الآلي دور كبير في توثيق ودراسة وتخزين المعلومات، الحقائق والبيانات المتعلقة بالقطاع الحكومي؛ وذلك على اعتبار أنَّ تكنولوجيا الإعلام بمثابة وسيط في نقل الرسائل الإعلامية إلى مختلف المؤسسات الصحفية والإعلامية وتناقلها ما بين الأفراد. كما وتتجه العديد من المؤسسات الصحفية إلى إنشاء قسم خاص فيها يتعلق بتطوير واستقطاب التكنولوجيا الحديثة، والتي يتم استخدامها من أجل نقل الرسائل الإعلامية لكافة الوسائل، سواء كانت السمعية، أو وسائل مرئية، أو وسائل مكتوبة، أو وسائل إلكترونية جديدة.

المهن المستقبلية:

أما المعلم غسان الشيوخ فتناول موضوع المهن المستقبلية مشيراً إلى أن المهن لدى الأبناء لا تزال كما هي في الجيلين الأخيرين على الرغم من التحولات الكبيرة التي قامت في العالم والانتقال من ثورة إلى أخرى، وسبب ذلك هو الأفق المحدود الذي لا يزال مغلقاً على محيطه الضيق ولا يستوعب أبعاد هذه التحولات الكبرى، مضيفاً أن هناك مهارات أصبحت لازمة للنجاح في القرن (21) ودور التعليم يتركز في تنمية هذه المهارات والتي من بينها التعلم والابتكار والثقافة المعلوماتية ومهارات الحياة والعمل، والمطلوب إعداد طلبة وتأهيلهم للحياة وللمستقبل من خلال برامج لتنمية الفكر والتعامل مع الآخر وحل المشكلات الحياتية.

الخاتمة:

استكمالاً للدراسة يرى الباحث أن يهتم الباحثون، والمسؤولون في الجهات المختلفة التعليمية والثقافية والتربوية وغيرها على إيجاد حلول للمشكلات التي تعيق تطبيق الاعلام التربوي في ظل التحول الرقمي وذلك بما يلي:

- زيادة فرص التدريب أثناء الخدمة **training service in** داخل الوطن العربي وعقد دورات التدريب عن الاعلام التربوي في ظل التحول الرقمي - التي يقدمها المختصون - للتأكد من وصولها لأكبر عدد ممكن.
- إرسال المشرفين، وبعض الأساتذة المتميزين للخارج (الولايات المتحدة خاصة) وذلك لتميزها العالمي في مجال الاعلام التربوي وعلاقته بالتحول الرقمي.
- نشر كتيبات عامة عن التربية والاعلام التربوي وأهميتها ودورها في بناء الشخصية المتكاملة. على أن تصل هذه الكتيبات إلى الآباء والأمهات وكل قطاعات المجتمع حتى ينشر الوعي لدى كل المجتمع بأهمية التربية في ظل التحول الرقمي.
- تقديم التربية في برامج تعليم الكبار، وذلك لإفادتهم شخصياً ولجعلهم داعمين للإعلام التربوي.
- تشجيع المعلمين والباحثين وحفزهم على أن يساهموا في توضيح رسالة الاعلام التربوي المعاصرة في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والإلكترونية.